

حدث ورأي

”قسد“ تدفع باتجاه مواجهة شاملة مع حكومة دمشق لتوسيع التدخل الدولي

الحدث

شهد حيّ الشيخ مقصود وحيّ الأشرفية بمدينة حلب اشتباكات مسلحة بين قوات الجيش السوري و”قوات سورية الديمقراطية“ (قسد)، أدت إلى مقتل عسكريين ومدنيين وإصابة آخرين، جراء القصف المدفعي الذي استهدف أحياء متفرقة في مدينة حلب، مصدره حيّ الشيخ مقصود. وعقب الاشتباكات عقد وزيرالدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، اجتماعاً مع قائد ”قسد“، مظلوم عبيدي، وإلهام أحمد، لبحث التوصل لاتفاق تهدئة في حلب، وسُبل تنفيذ اتفاق 10 آذار/ مارس، بين الحكومة السورية و”قسد“؛ حيث أُعلن بعد الاجتماع عن اتفاق تهدئة في المدينة.

الرأي

جاءت التوترات الأخيرة، وسط تزايد الضغوط الدولية والإقليمية، لتنفيذ اتفاق 10 آذار/ مارس، بين دمشق و”قسد“؛ إذ يظهر سلوك الأخيرة أنّها تدفع باتجاه جرّ الحكومة السورية نحو مواجهة شاملة، بهدف إطالة أمد الصراع والحصول على مكاسب أكبر، وذلك إيماناً منها بالغطاء والدعم المالي الذي قدمته أمريكا مؤخراً، واستغلال ضعف الجيش السوري، وما تعيشه البلاد من انقسامات وتوترات.

وتعمل الأطراف الموالية لـ”حزب العمال الكردستاني“ التي تمثل قوة ”قسد“ الضاربة، على إشعال الحرب، التي تفتح الباب أمام توسيع التدخل الدولي وزيادة الضغوط على الحكومة السورية، على غرار ما حصل بعد مواجهات محافظة السويداء في تموز/ يوليو الماضي، خصوصاً بعد زيادة أعداد قوات ”قسد“ مؤخراً بوصول قيادات وعناصر من جبل قنديل، التي رفضت دعوات زعيم ”حزب العمال“، عبد الله أوجلان،

تسليم السلاح، وانضمام مجموعات من فلول النظام، ما عزز قوة التيار المتبني لمطالب الفدرالية المستقلة، على حساب التيار السوري المؤيد للاتفاق مع الدولة.

ومنذ توقيع اتفاق 10 آذار/ مارس، لم يتم اتخاذ أي خطوات لتنفيذه على الأرض؛ حيث تعمل "قسد" من خلال التصعيد الميداني للدفع باتجاه إدخال شروط وبنود جديدة على اتفاق 10 آذار، ومن ضمنها الإبقاء على قواتها كتلة واحدة داخل الجيش السوري على أن تكون فيلقاً مستقلاً، والحصول على منصب رفيع مثل وزير الدفاع، أو هيئة الأركان، إضافةً إلى الاعتراف بالسجلات المدنية الصادرة عن مناطق "الإدارة الذاتية".

